

اتجاهات المجتمع المدني خلال الفترة الواقعة بين اذار - أيلول من عام 2022

إعداد مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

هديل القضاء

تقديم

يتخذ المجتمع المدني في الأردن مسارات متعددة ومتنوعة في عمله التنموي، وهو إحدى العناصر الأساسية التي تُشكل ما يسمى بالدولة الحديثة المعاصرة. ويعبر المجتمع المدني عن رأس المال الاجتماعي، الذي يتمثل بالعلاقات الاجتماعية التي تنشئ بين الأفراد، ضمن جماعات، أو شبكات مدنية، تتفاعل مع بعضها البعض، ومع قوانين وممارسات الدولة المختلفة، بهدف الدفاع عن حقوقها المدنية والسياسية، للوصول الى التنمية المستدامة الشاملة، في إطار نهج ديمقراطي تشاركي، يعبر عن القيم المثلى للمواطنة.

أي أن " المجتمع المدني " يمثل مؤسسات مستقلة عن الدولة تتيح للأفراد حيز منظم، يمكن من خلاله التعبير والدفاع عن حقوقهم، وتحقيق مصالحهم المختلفة. وعلى الرغم من اتساع دور مؤسسات المجتمع المدني المحلية في السنوات الأخيرة، إلا ان هناك مجموعة من العوائق التي تحد من فاعلية عملها، سواء أكانت هذه التحديات داخل أنظمتها، او خارجية في البيئة التي تنظم عملها.

في هذا السياق، ارتأى مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، إعداد هذا التقرير بهدف الكشف عن اتجاهات المجتمع المدني خلال الفترة الواقعة بين اذار -أيلول من عام 2022، والقيود والتحديات التي واجهت المجتمع المدني والحركات المدنية والاجتماعية خلال هذه الفترة، وسيتم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأن العمل بها، ان يعزز من فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، ويذلل العقبات أمامها، للقيام بدورها التنموي على أفضل وجه.

حرية التجمع: اعتقالات سياسية استباقية ضد التجمعات، والاحتجاجات العمالية تأتي في الصدارة.

شهدت حرية التجمع السلمي خلال السنوات الأخيرة تراجعاً واضحاً، من خلال قمع التجمعات وجملة الاعتقالات للمتظاهرين، على الرغم من الدستور الأردني يكفل حرية التجمع والتنظيم¹، إلا أن قانون الاجتماعات العامة الذي ينظم هذا الحق، يأتي بلغة مبهمه تعطي للحاكم الإداري صلاحيات متنوعة لتفريق ومنع التجمعات².

ويشكل الربيع العربي علامة فارقة، في تحجيم رقعة التجمعات السلمية في الأردن، حيث أصبح مكان التجمع ورمزيته، سبب في تضيق الخناق على هذه التجمعات³، ما يفسر الاعتقالات الاستباقية لمجموعة من الناشطين في النقابات المهنية وحزبيين ومتقاعدين عسكريين ونواب سابقين وصل عددهم الى 40 شخص⁴، من منازلهم في شهر آذار الماضي 2022، لقمعهم من أي تجمع أو مظاهرة احياء للذكرى السنوية لاعتصام 24 آذار - أول اعتصام مفتوح في الأردن عام 2011- دون أي مبرر، أي ان هذا القمع أصبح مرتبطاً بافتراض النوايا المسبقة واستغلال قانون الجرائم الالكترونية كذريعة لحملات التخطيط للتجمعات من خلال الفضاء الرقمي، وليس من خلال الممارسات الفعلية غير السلمية، وهذا منافي للممارسات الفضلى لهذا الحق.

ويتعارض ذلك مع حالة تحديث المنظومة السياسية التي يعيشها الأردن في الوقت الراهن. حيث بعث الملك عبد الله الثاني خلال العام الماضي آذار 2021 برسالة إلى رئيس المخابرات العامة يطلب منه الحد من التدخل في الأمور غير المتعلقة بالاستخبارات. وفي حزيران 2021، شكل الملك "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية"، والتي أصدرت توصيات لتعديل القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات، والتشريعات الأخرى التي من شأنها أن تسمح بالمزيد من المشاركة في الحياة السياسية للبلاد. وقد أكدت التوصيات على الحاجة إلى "التطبيق الأمثل لحقوق الإنسان، وتوفير المساحة الآمنة للحريات العامة الضامنة للعمل السياسي⁵".

وتأتي الاحتجاجات العمالية، في صدارة التجمعات السلمية خلال الأشهر الست الأخيرة، وقد وثق المرصد العمالي الأردني خلال هذه الفترة أكثر من 85 احتجاجاً عمالي وتهييد بالاحتجاج، وقد توزعت الاحتجاجات حسب الجهة التي قامت بها على النحو التالي: النقابات المهنية 25 احتجاجاً، والعاملون خارج نطاق أي تنظيم نقابي ما يقارب 35 احتجاجاً، والمتعطلون عن العمل 13 احتجاجاً، في حين قام المتقاعدون ب 15 احتجاجاً، وذلك خلال الفترة التي يغطيها التقرير⁶.

1 الدستور الأردني، المادة (16)، الأردن.

2 قانون التجمعات العامة، المادة (7)، الأردن.

3 تصريح للنائب عمر العياصرة، ملقياً هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني "هم"، حرية التجمع السلمي والجمعيات.

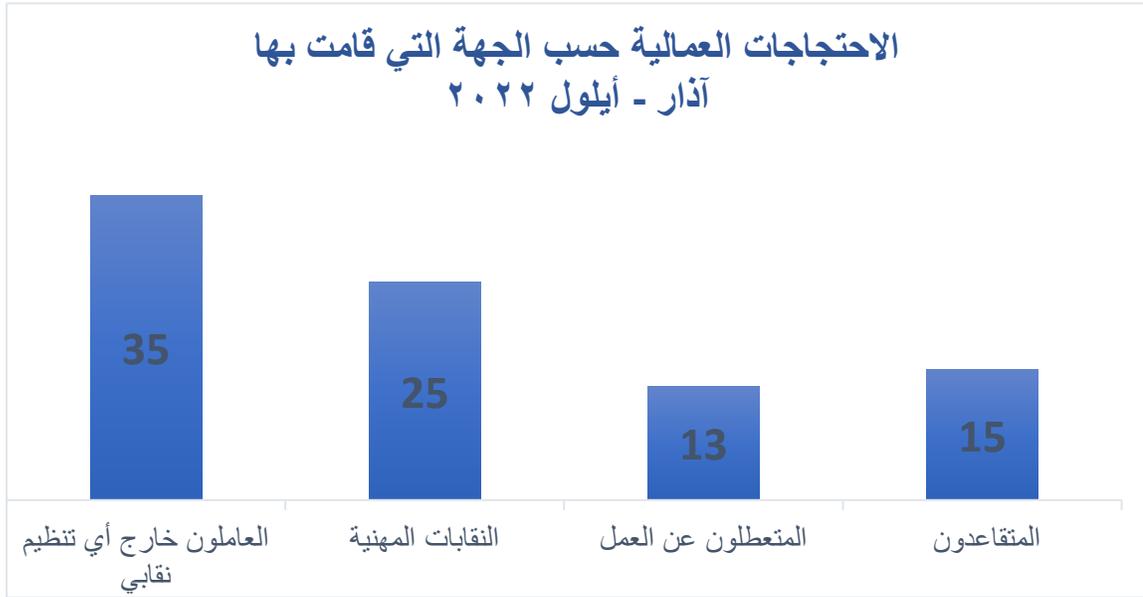
4 مقال منشور الكترونياً، السلطات الأردنية تفرج عن نشطاء بعد دعوات لإحياء احتجاج 24 آذار، 2022

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/3/25/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-6>

5 هيومن رايتس ووتش، الحكومة تسحق الحيز المدني، 2022

6 جداول الاحتجاجات العمالية، المرصد العمالي الأردني، 2022

" يعزي الكثير من أفراد المجتمع المدني، ازدياد شدة التعامل مع التظاهرات والاعتصامات في الأردن، الى حراك المعلمين الذي نشط خلال السنوات الماضية، والخوف من امتداد الحركات المستقبلية الى جميع انحاء المملكة "



في حين وصل عدد الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية 45 احتجاج، توزعت أسبابها على النحو التالي: احتجاجات على اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المسجد الأقصى، احتجاجات على قمع الحريات والمطالبة بالإفراج عن معتقلي حرية الرأي، احتجاجات على سوء خدمات المياه، التنديد بجريمة اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة، احتجاجات على رفع الأسعار، مطالبات بإسقاط الحكومة، التنديد بالاعتداءات على قطاع غزة.⁷

حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب والتنظيم النقابي: حل 117 جمعية ورفض تسجيل 40 جمعية وتصنيفات جديدة لنقابات العمال، وقانون أحزاب جديد.

يكفل الدستور الأردني في المادة (16)⁸، حق الأردنيين في تشكيل الجمعيات والانضمام إليها، وينظم قانون الجمعيات هذا الحق. في الأردن، هناك 6707 جمعية مسجلة⁹، وقد تمت الموافقة على انشاء 132 جمعية، في المقابل تم حل 117، ورفض تسجيل 40 جمعية منذ بداية شهر آذار حتى نهاية شهر آب الماضي 2022، وتقع سلطة الموافقة أو رفض تسجيل جمعية ما، ضمن

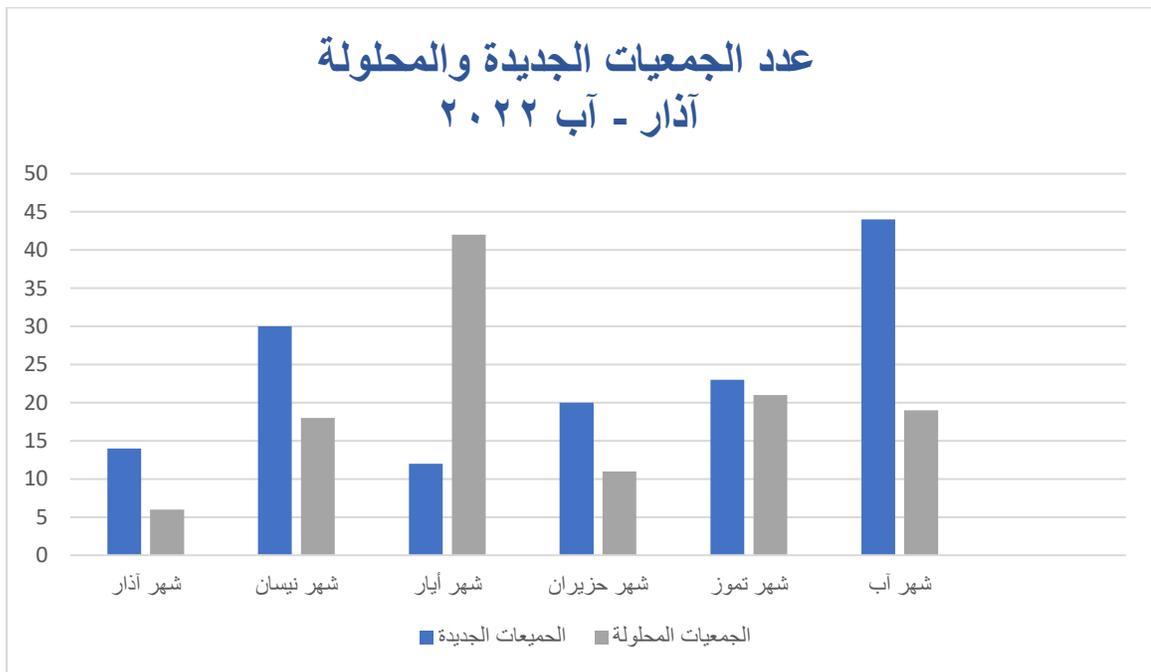
⁷ جداول الاحتجاجات الاجتماعية، المرصد العمالي الأردني، 2022

⁸ الدستور الأردني، المادة (16)، الأردن.

⁹ الموقع الرسمي لسجل الجمعيات، <http://societies.gov.jo/Default/Ar>

اختصاص سجل الجمعيات والتي لا تحتاج الى تقديم تبرير لرفض تسجيل أي جمعية، ما يجعل من الصعب الطعن بالقرار بسبب عدم استناده الى معايير منهجية.

بينما تقع القدرة على حل مؤسسات المجتمع المدني في أيدي الحكومة، ولا ينبغي أن يكون ذلك ممكنا الا من خلال محاكمة قانونية عادلة أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني نفسها وتأتي أسباب حل الجمعيات وفقا أحكام قانون الجمعيات ام بطلب من الجمعيات أنفسها، أو بسبب مخالفات مالية وإدارية حسب نصوص القانون، ولا يعتبر ذلك منصفًا وفقا للممارسات الفضلى لحق تكوين الجمعيات، خاصة وفي ظل الأحداث التي تقع خارج سيطرة مؤسسات المجتمع المدني مثل جائحة كورونا، التي أدت إلى توقف عمل مؤسسات المجتمع المدني لمدة عام أو أكثر.



" حتى الان، لم تقم لجنة تعديل قانون الجمعيات بالإعلان عن تعديلات القانون التي فتحت ملفه العام الماضي، وبرتت الوزارة تأخير تعديل القانون بأنه يحتاج إلى المزيد من المشاورات ودراسة آثار التعديلات على الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين "

في شهر آذار 2022 أعلن مجلس النواب الأردني، اقرار مشروع قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية في الأردن. وبموجب مشروع القانون، يُنقل تسجيل الأحزاب السياسية والإشراف عليها من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى "الهيئة المستقلة للانتخابات"، لكن يحافظ القانون على نصوص فضفاضة يمكن أن تستخدمها السلطات لتقييد الأحزاب السياسية.¹⁰

ويشترط مشروع القانون، على الأحزاب المؤسسة قبل نفاذ القانون توفيق أوضاعها خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذه، وبخلاف ذلك يتم حل الحزب، بحيث لا يقل الأعضاء المؤسسون للحزب عند انعقاد مؤتمره التأسيسي عن ألف شخص، يمثلون 6 محافظات على الأقل، بواقع 30 شخصاً على الأقل من كل محافظة، وألا تقل نسبة الشباب والمرأة عن 20%، وأن يكون من بين المؤسسين واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة، وألا يقل الحضور الوجاهي عن أغلبية الأعضاء المؤسسين.¹¹

ووفق مشروع القانون، يحق للمحاكم الابتدائية حل أي حزب سياسي في غضون ثلاثة أشهر لعدة أسباب تم ذكرها في مشروع القانون، بالإضافة إلى ذلك، يفرض مشروع القانون عقوبات جنائية على أعضاء الأحزاب السياسية. وتشمل هذه العقوبات السجن من سنة إلى خمس سنوات، وغرامات تصل إلى 5,000 دينار أردني، عند قيامهم بعدد من الأعمال غير المشروعة كما تم وصفها وتحديدها في القانون.¹²

ويرى المجتمع المدني أن هذه الشروط لا تتلاءم مع الممارسات الفضلى لحق التنظيم الحزبي، ويصفونها أنها شروط "تعجيزية" وليس تحفيزية لإعادة أحياء العمل الحزبي في الأردن.

وفيما يخص **التنظيم النقابي**، صدر في آب 2022، قرار جديد لتصنيف الصناعات والأنشطة الاقتصادية التي يجوز للعاملين فيها تأسيس نقابات تمثلهم. وجاءت التعديلات الجديدة لتصنيف مهناً جديدة للنقابات العامة للعمال دون السماح بوجود نقابات أخرى، بل شمول بعض القطاعات تحت مظلة نقابات عامة موجودة في الأصل.

ومن أبرز التعديلات التي طرأت على التصنيف، شمول العاملين في الزراعة والحيازات الزراعية نباتية كانت أم حيوانية ضمن نقابة العاملين في الصناعات الغذائية بالرغم من الطلبات المقدمة لتشكيل نقابة لهم دون صدور موافقة من وزير العمل على ذلك.

¹⁰ مرجع سابق، هيومن رايتس ووتش، الحكومة تسحق الحيز المدني، 2022

¹¹ مقال منشور إلكترونياً: صدور قانون الأحزاب الجديدة في الجريدة الرسمية، 2022

¹² library of congress

<https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2022-03-31/jordan-house-of-representatives-approves-draft-law-regulating-operation-of-political-parties/#:~:text=Article%20Jordan%3A%20House%20of%20Representatives,of%20political%20parties%20in%20Jordan>

فضلاً عن ذلك فقد نقل العاملون في قطاع خدمات المياه والمجاري من النقابة العامة للعاملين في البلديات وأمانة عمان إلى نقابة العاملين في الصناعات الغذائية.

وأضيفت فئة العاملين في شركات خدمات التوصيل والتطبيقات الذكية إلى النقابة العامة للعاملين في النقل البري والميكانيك فضلاً عن شمول العاملين في الأسواق الحرة تحت مظلة نقابة العاملين في النقل الجوي والسياحة.¹³

"ضم القرار الجديد لتصنيف الصناعات والأنشطة الاقتصادية العديد من القطاعات التي لم تكن تحت مظلة نقابية، ولكن كان هناك عدة مأخذ، على عدم انسجام القطاعات مع المظلات النقابية التي تم ضمت إليها، ولكن كان ذلك الخيار الوحيد في ظل عدم قبول انشاء نقابات جديدة لهذه القطاعات لأسباب غير واضحة أو منطقية"

حرية التعبير: اتساع تعاميم حظر النشر، عرقلة تدفق المعلومات، وجدل حول مشروع قانون حقوق الطفل

في نيسان الماضي 2022، أقر البرلمان الأردني، تعديلات جديدة على قانون العقوبات اشتملت على تشديد عقوبة مخالفة تعليمات وبلاغات حظر النشر، وجاء في المادة (225)¹⁴ من القانون، منع الأردنيين بشكل عام ووسائل الإعلام بشكل خاص من نشر وثائق التحقيق الجنائي أو الجنحي قبل تلاوتها في جلسة علنية وجلسات المحاكمات السرية ومحاكمات دعوى النسب وكل محاكمة تمنع المحكمة نشرها.¹⁵

لكن لم يحدد القانون مرحلة التحقيق التي يمنع النشر خلالها، لذلك تردد في الفترة الأخيرة عبارة " حظر النشر " على نطاق واسع، بعد أيام قليلة من وقوع الحوادث أي كان نوعها، ما دفع المجتمع المدني الى توقع قرار منع النشر لجميع القضايا التي تتال صدى واسع عقب الإعلان عنها.

وذلك يتنافى مع روح الدستور الأردني الذي أشار في المادة (128)¹⁶ منه " لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها"

ويبرر البعض قرارات "حظر النشر" لصالح سير التحقيقات، ولكن حقيقة الأمر أن ذلك يتيح للصحافة والجهات الأجنبية من الكتابة في مواضيع وشؤون الدولة، ولا يترك الخيار أمام المجتمع المدني الأردني، الا ان يحصل على المعلومات من هذه الجهات

¹³ المرصد العمالي الأردني، بتوصية أصحاب الأعمال.. تصنيفات جديدة لنقابات العمال، 2022

¹⁴ قانون العقوبات لسنة 1960، الأردن

¹⁵ مقال منشور الكترونياً: " النواب يغلظ عقوبة مخالفة حظر النشر"، 2022

¹⁶ الدستور الأردني لعام 1952، الأردن

الخارجية، وهذا يتنافى صراحة مع الحق في الحصول على المعلومات، ويضعف الثقة بين الدولة والمواطنين، ما يضعف من قيم المواطنة ويزعزعها.

" لا يزال قانون الجرائم الإلكترونية يؤخذ كذريعة للغرامات والاعتقالات للصحفيين وناشطي المجتمع المدني، وصل عدد قضايا الجرائم الإلكترونية عام 2021 الى 9 آلاف و225 جريمة، تم إحالة 6 الاف و605 جريمة الى القضاء¹⁷ وحازت حرية التعبير والإعلام على الإنترنت على صفة "مقيد" (37.2) نقطة من أصل 100 نقطة لعام 2021¹⁸ "

على نحو آخر، أن الديمقراطية في أسمى معانيها، تتيح للمجتمع المدني تبادل الآراء والحقائق، بين مؤيد ومعارض، وهي وسيلة لا تقتصر على القضية المطروحة بحد ذاتها وتقف عندها، بل تذهب الى ابعاد من ذلك. تعتبر قضايا العنف الأسري من أكثر القضايا التي تلقى ردود فعل قوية على الفضاء الرقمي، ولكنها في كل مرة تدعو الى تعديلات تشريعية جذرية لحل هذه الظاهرة وعدم تكرارها، أي ان الهدف الأسمى هو الوصول الى حل المشكلات التي لا تقتصر تداعيتها على أصحاب القضية وحدهم.

في هذا الإطار، لا يزال الجدل مستمر حتى وقت كتابة هذا التقرير حول "مشروع قانون حقوق الطفل لسنة 2022". الذي تصدر أكثر الأخبار المتداولة على موقع تويتر لفترة طويلة، بين مؤيدو القانون الذين يرون أنه يراعي خصوصية الأردن ويوفر حماية للأطفال من الانتهاكات ويرفع من نسبة تفعيل الدور القانوني وشموليته، وبين منتقدو القانون الذين وصفوه أنه "غربي" من الخارج، وكما وصفوه أنه يتعارض مع أحكام الدين الإسلامي وقيم المجتمع المحلي¹⁹.

¹⁷ تصريح لمساعد مدير الأمن العام أيمن العوايشة، 2021 خبر منشور الكترونياً، <https://cutt.us/DDKbt>

¹⁸ تقرير مؤشر حرية الاعلام في الأردن 2021، مركز حماية وحرية الصحفيين، 2022

¹⁹ مقال منشور الكترونياً: " قانون الطفل مسموم" يتصدر تويتر وجدل الكتروني مستمر حول القانون، 2022

التوصيات

- تعديل الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني

أولاً: تعديل قانون الجمعيات 2008

- تعديل نص الفقرة (أ) من المادة (5) من القانون، التي تعطي مجلس ادارة سجل الجمعيات سلطة الموافقة أو رفض تسجيل جمعية ما، باتجاه التحول نحو التسجيل الالكتروني، وفي حال اعتراض سجل الجمعيات أو جهة رسمية أخرى يمكنها اللجوء إلى القضاء.
- تعديل ذات النص السابق، الفقرة (أ) من المادة (5) الذي يعطي المجلس مهمة تحديد الوزارة المختصة، لتتولى الاشراف على الجمعية ومتابعة شؤونها وفق احكام هذا القانون، مما يؤدي الى غياب مرجعية موحدة للإشراف على عمل الجمعيات، لذلك يجب توحيد هذه المرجعية لتجنب الازدواجية في متابعة المهام.
- تعديل الفقرة (ج) من المادة (22) من القانون، والتي تشير الى أن أسس اوجه الانفاق ودعم الجمعيات من اموال (صندوق دعم الجمعيات) يحددها مجلس الوزراء وفقا لتعليمات يصدرها لهذه الغاية ويتولى المجلس الصرف بموجب تلك التعليمات. اذ يجب أن تذكر هذه الأسس في القانون، وليس على شكل تعليمات لا يشار اليها صراحة داخل قانون الجمعيات.
- امتناع سجل الجمعيات عن التدخل في اختيار أسماء الجمعيات وأهدافها، طالما أن الاسم المقترح والأهداف المقترحة تدخل ضمن نطاق عمل الجمعيات.
- منح صلاحية حل الجمعيات – أيا كان سبب ذلك – إلى السلطة القضائية بديلا عن منحها لوزير التنمية الاجتماعية المعمول بها حاليا.

ثانياً: تعديل قانون العمل رقم (8) لسنة 1996

- تعديل الفقرة (2) من المادة رقم (98) والتي تجيز لوزير العمل ان يصدر قرارا بتصنيف المهن والصناعات التي يحق للعمال أن يعملوا فيها، بهدف تعزيز حرية التنظيم النقابي.
- تعديل الفقرة (1) من المادة رقم (116) والتي تجيز لوزير العمل حل النقابات، للحفاظ على استقلالية النقابات.
- رابعا: تعديل مواد قانون العقوبات التي تعتبر قيودا على حرية الرأي والتعبير، المواد (118)، (150)، (191)، (195).
- وقف العمل بقانون الدفاع، والتدابير الاستثنائية التي تفرض قيوداً على حرية التعبير والإعلام، والتجمع السلمي.
- اشراك المجتمع المدني في اعداد خطة للتعامل مع الأزمات.
- بناء استراتيجية إعلامية للتعامل مع الأزمات، بالتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني.
- الغاء عقوبة التوقيف والحبس للصحفيين، والافراد على مواقع التواصل الاجتماعي.

• إلغاء حظر النشر، لأنه يعتبر انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومة.

خامساً: إعادة النظر بقانون الأحزاب الجديد، نحو تخفيف الشروط المفروضة، لمزيد من المرونة لتشجيع المجتمع المدني على الانخراط بالعمل الحزبي بفاعلية.

قائمة المصادر والمراجع

[1] الدستور الأردني، المادة (16)، الأردن.

[2] قانون التجمعات العامة، المادة (7)، الأردن.

[3] تصريح للنائب عمر العياصرة، ملتحق هيئة تنسيق مؤسسات المجتمع المدني "همم"، حرية التجمع السلمي والجمعيات.

<https://arabi21.com/story/1436760/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF>

[4] مقال منشور الكترونياً، السلطات الأردنية تفرج عن نشطاء بعد دعوات لإحياء احتجاج 24 آذار، 2022

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/3/25/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-6>

[5] هيومن رايتس ووتش، الحكومة تسحق الحيز المدني، 2022

[6] جداول الاحتجاجات العمالية، المرصد العمالي الأردني، 2022

[7] الدستور الأردني، المادة (16)، الأردن.

[8] الموقع الرسمي لسجل الجمعيات، <http://societies.gov.jo/Default/Ar>

[9] مرجع سابق، هيومن رايتس ووتش، الحكومة تسحق الحيز المدني، 2022

[10] مقال منشور الكترونياً: صدور قانون الأحزاب الجديدة في الجريدة الرسمية، 2022

<https://www.almamlakatv.com/news/92547-%D8%B5%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9>

[11] library of congress

<https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2022-03-31/jordan-house-of-representatives-approves-draft-law-regulating-operation-of-political-parties/#:~:text=Article%20Jordan%3A%20House%20of%20Representatives,of%20political%20parties%20in%20Jordan>

[12] المرصد العمالي الأردني، بتوصية أصحاب الأعمال..تصنيفات جديدة لنقابات العمال، 2022

[13] قانون العقوبات لسنة 1960، الأردن

[14] مقال منشور الكترونيا: " النواب يغلظ عقوبة مخالفة حظر النشر"، 2022

[15] الدستور الأردني لعام 1952، الأردن

[16] تصريح لمساعد مدير الأمن العام أيمن العوايشة، 2021 خبر منشور الكترونيا، <https://cutt.us/DDKbt>

[17] تقرير مؤشر حرية الاعلام في الأردن 2021، مركز حماية وحرية الصحفيين، 2022

[18]مقال منشور الكترونيا " قانون الطفل مسموم "يتصدر تويتر وجدل الكتروني مستمر حول القانون، 2022